ملف وقائع الحس الجندري:
صورة عن بلدان الجامعة العربية

معهد الدراسات النسائية في العالم العربي الذي تأسس عام ١٩٧٣ اختار المنطقة العربية بكاملها ميداناً لدراساته وتقاريره. هذا الطموح البعيد الاهداف أبقى المعهد ومنشوراته، ولا سيما الرائدة،منذ التأسيس. إلا أن تغطية مثل هذه المنطقة الشاسعة ليس بالأمر السهل: تمتد دول الجامعة العربية – ٢٢ دولة – من موريتانيا في الغرب إلى جزر الكوموروس في الشرق: فضلاً عن ذلك فإنها تختلف كثيراً من حيث الحجم والموارد المادية والأنظمة السياسية والإقتصاد والتكوين السكاني. وصف وضع النساء ومستوي التنظيم في كل من هذه البلدان يتطلب جهوداً وسبل إتصال، لا سيما حين يتذكر المرء كثرة الأقليات في المنطقة – من دينية وعرقية ولغوية.

في هذا العدد المئوي قررت لجنة تحرير الرائدة أن من المهم تذكير أنفسنا بمدى محيطنا الجيو سياسي، وذلك بأن نحاول رسم «صورة» لكل من أعضاء الجامعة العربية تظهر الوقائع الأساسية أكثر من غيرها عن وضع النساء هناك: هل للبلد الفلاني دستور؟ هل يقرّ الدستور المساواة الجندرية؟ هل من قانون للجنسية وهل يميز ضد النساء؟ هل وقّع البلد الفلاني قرارات المساواة الجندرية الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة؟ ما وضع النساء بالنسبة للنظم القانونية والسياسية؟ هل لهن حق أن يصبحن محاميات وقاضيات؟ ما نوع قوانين الأسرة والأحوال الشخصية السائدة؟ هل لهن حق الإقتراع؟ وغير ذلك. من خلال عدد من الإستشارات حاولنا أن نختار تلك «الوقائع» التي تعطي صورة ليس فقط عن الأطر القانونية والسياسية لحيوات النساء، وإنما أيضاً عن وضعهن بالنسبة للتعليم والعمل والصحة والثقافة.

بما أن هذا العدد يركز على الحركات النسائية نوينا في بادئ الامر أن يشمل الملف قوائم بالحركات النسائية. إلا أنه اتضح أن ذلك مستحيل، إما بسبب عددها الكبير في بلاد كثيرة (مثلاً الجزائر، مصر، لبنان، المغرب)، أو لأننا عجزنا عن الإتصال ببعض البلدان (مثلاً كوموروس، جيبوتي، موريتانيا، عمان، الصومال). ولذلك قصرنا بحثنا على الأسئلة الأربعة التالية: ١) هل للبلد الفلاني دائرة حكومية تهتم بقضايا النساء؟ ٢) هل فيه لجنة وطنية للنساء؟ ٣) هل له خطة عمل وطنية؟ (السؤالان الأخيران كانا من توصيات مؤتمر بيجينغ ١٩٩٥)؛ و٤) هل فيه منظمات غير حكومية تراقب وضع النساء؟ من الصعب أن نتأكد من مدى دقة معلوماتنا عن مراقبة الجندر ونشاطه، ولكننا نأمل أن تحثّ أسئلتنا ناشطات محليات على إرسال تصحيحاتهن، بالإضافة إلى تشجيع بأحثات جديدات على خوض هذا الميدان.

ينبغي أن نذكر الصعوبات التي واجهتنا أثناء بحثنا لوضع ملف الوقائع، بما أنها تبيّن حالة المعلومات عن النساء والجندر في منطقتنا:

– المعلومات التي كنا نطلبها نادرة جداً.
– الكثير من المعلومات المتوفرة تستحيل مقارنتها بمعلومات في بلدان أخرى.
– معظم المعلومات المتوفرة عن النساء العربيات على مواقع الإنترنيت العربية مأخوذة من مصادر خارجية، خاصة من الأمم المتحدة، ولكن أيضاً من وزارة الخارجية في الولايات المتحدة، مكتب الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل، دراسات البلاد لمكتبة كونغريس، لجنة حقوق الإنسان والـCIA.
– وجدنا صعوبة كبيرة في العثور على معلومات عن بلدان معيّنة، وما استغربناه أكثر هو أن تقرير التنمية الإنسانية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(٢٠٠٢) أغفل ذكر فلسطين والعراق.
– مواقع إنترنيت عديدة تعطي إحصاءات من غير أن تذكر تواريخ إجرائها.
– كثيراً ما تناقضت معلومات المصادر الوطنية والمناطقية والدولية.

بسبب هذه الصعوبات لا نعتبر ملف الوقائع نتاجاً نهائياً، وإنما نعده عملاً جارياً. قد يُشكّ في صحة الإحصاءات والوقائع المذكورة هنا (كما يشك في كل الإحصاءات والوقائع) ولكن إمكانية المقارنة بين مستويات علم النساء، ونسبة النشاط الإقتصادي، أو معدل السن عند الزواج الأول، بين البلاد العربية الـ٢٢ تمنحنا بعض الروابط الهامة فضلاً عن بعض النتائج المستغربة.

ندين بالشكر للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا التي استفدنا من صورها للبلاد، لموقع إنترنيت أموري عن قانون الأسرة في الإسلام، للمشروع الإقليمي للوصل والمعلومات حول قضايا المرأة والمجتمع والتنمية المشرق المغرب في مشروعه عن قوانين الجنسية، ولـ POGAR برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نطلب من كل من له/ها معلومات أدق أو مختلفة الإتصال بمعهد الدراسات النسائية في العالم العربي لكي نجعل هذه الصور أحدث وأكثر دقة وفائدة.

– نسبة التسجيل الإجمالي تعني عدد التلميذات المسجلات في مرحلة دراسية معينة، بصرف النظر عن سنهن، يذكر كنسبة مئوية للسكان في الفئة العمرية الرسمية المناسبة. لذلك قد تكون أكثرمن ١٠٠٪.
– جميع الخرائط (باستثناء فلسطين) مأخوذة من
THE 21ST CENTURY WORLD ATLAS (1998)
USA:TRIDENT PRESS INTERNATIONAL.